وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العدل

نشرة الصحافة اليومية

اليوم: الثلاثاء

التاريخ: 2019-12-10

السياسة
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

أكدوا أن البلاد نموذج في تطبيق القرارات الأممية

مسؤولون: سجل الكويت في حقوق الإنسان ناصع

■ تحظى الكويت بسجل ناصع في ملف حقوق الانسان ما جعلها تشغل مكانة مرموقة عالميا وتشكل "نموذجا فريدا يحتذى به في التعاطي والاستجابة لقرارات وتوصيات الامم المتحدة" بحسب مسؤول اممي.

وتحل ذكرى اليوم العالمي لحقوق الانسان الذي تحييه دول العالم في الـ 10 من ديسمبر سنويا في ضوء تواصل الجهود الكويتية لتعزيز هذا الجانب عبر اقرار تشريعات من شأنها تكريس قيم حقوق الانسان.

واتساقا مع القرارات الاممية المعنية بهذا المجال ولعل ابرزها اقرار الاعلان العالمي الصادر في عام 1948 حرصت الكويت على الانضمام الى المعاهدات والمواثيق الدولية ذات الصلة ايمانا منها بأهمية تكاتف المجتمع الدولي لحماية المدنيين.

وفي هذا الصدد جدد مسؤولون كويتيون في تصريحات متفرقة لوكالة الانباء الكويتية (كونا) أمس التأكيد على مواصلة الجهود المحلية في حماية حقوق الانسان ايمانا بمبادئ المساواة وعدم التمييز والكرامة الانسانية التي استقاها المشرع الكويتي من الشريعة الاسلامية السمحة.

وقال وكيل وزارة العدل عمر الشرقاوي إن ملف حقوق الانسان عامة وحقوق العمالة الاجنبية خاصة يشغل جانبا كبيرا من الستراتيجيات الحكومية انطلاقا من سمعة الكويت في هذا الجانب وخصوصا انها مركز العمل الانساني العالمي.

واضاف الشرقاوي الذي يشغل ايضا منصب نائب رئيس "اللجنة الوطنية الدائمة المعنية بتنفيذ الستراتيجية الوطنية لمنع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين" انه ايمانا بمبادئ المساواة وعدم التمييز والكرامة الانسانية التي استقاها المشرع من الشريعة الاسلامية السمحة وانطلاقا من الحرص على تجريم كل انماط الاتجار بالاشخاص فقد صدر القانون رقم 91 لسنة 2013 في شأن مكافحة الاتجار بالاشخاص وتهريب المهاجرين.

من جانبه، اكد مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الانسان طلال المطيري حرص الكويت على حماية حقوق الانسان ونشر وتعزيز الحريات العامة والخاصة.

وقال المطيري ان الكويت عمدت الى اتخاذ عدة تدابير على أرض الواقع لضمان حقوق الانسان لاسيما المتعلقة بالعمالة الاجنبية والحد من استغلالها.

وذكر ان هناك بيئة تشريعية في الكويت تتوافق والمعايير الدولية مشيرا الى القانون رقم (2013/91) الخاص بمكافحة الاتجار بالاشخاص وتهريب المهاجرين.

بدوره، قال ممثل الامين العام للامم المتحدة المنسق المقيم للمنظمة لدى الكويت الدكتور طارق الشيخ ان "الكويت تعد نموذجا فريدا يحتذى به في التعاطي والاستجابة لقرارات وتوصيات حقوق الانسان الصادرة من المقررين الاممين الخاصين ومجلس الامم المتحدة لحقوق الانسان".

واكد الشيخ "اهتمام الامم المتحدة البالغ بالعمل مع الكويت في مجال حقوق الانسان لما تتميز به من روح ايجابية في التعاطي مع اية اشكاليات متعلقة بتلك الحقوق".

■ عمر الشرقاوي

■ الدكتور طارق الشيخ

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-12-10	2	18214

الجريدة
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«العدل» و«الخارجية»: لا تهاون في حقوق الإنسان

الشرقاوي: حريصون على حماية العمالة المنزلية وكفالة حقوقهم

تحظى الكويت بسجل ناصع في ملف حقوق الإنسان، ما جعلها تشغل مكانة مرموقة عالميا، وتشكل نموذجا فريدا يحتذى في التعاطي والاستجابة لقرارات وتوصيات الأمم المتحدة.

وفي السياق، جدد مسؤولون كويتيون في تصريحات لـ"كونا"، أمس، بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان الذي يصادف اليوم، تأكيد مواصلة الجهود المحلية في حماية حقوق الإنسان إيمانا بمبادئ المساواة، وعدم التمييز والكرامة الإنسانية التي استقاها المشرع الكويتي من الشريعة الإسلامية السمحة، مؤكدين انه لا تهاون في مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.

وقال وكيل وزارة العدل عمر الشرقاوي، إن "ملف حقوق الإنسان عامة، وحقوق العمالة الأجنبية خاصة، يشغل جانبا كبيرا من الاستراتيجيات الحكومية، انطلاقا من سمعة الكويت في هذا الجانب، خصوصا انها مركز العمل الانساني العالمي".

وأكد الشرقاوي، الذي يشغل ايضا منصب نائب رئيس (اللجنة الوطنية الدائمة المعنية بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمنع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين)، حرص الكويت على حماية العمالة المنزلية وكفالة حقوقهم، وكذلك انشاء مركز إيواء القوى العاملة المعني باستقبال ضحايا الاتجار بالأشخاص، وتقديم الخدمات الطبية والغذائية لهم، الى جانب التواصل مع سفارات بلادهم.

وأشار إلى حرص "العدل " على دعم قدرات الكوادر الوطنية في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.

قضايا منظورة

من جانبه، أكد مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان طلال المطيري، أن هناك قضايا منظورة امام المحاكم الكويتية لأشخاص تم وضعهم تحت طائلة قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، مشددا على ان "السلطات الكويتية لم ولن تتهاون في مثل هذه القضايا، التي للاسف تسيء لسجلنا في مجال حقوق الإنسان".

وأفاد بأن "جميع قضايا الاتجار بالبشر يتم نسجها للاسف خارج البلاد، وتحديدا في الدول المصدرة للعمالة"، موضحا أن "القصور في هذه القضية هو نتيجة عدم وعي العمالة بحقوقها عند توقيع العقود في البلد المصدر".

واستطرد قائلا "نلمس أن بعض العمالة تقدم تنازلات من اجل الظفر بفرصة عمل في الكويت"، مشيرا إلى أن "هناك رؤية كويتية في ان تكون بلادنا خالية من هذه الظاهرة".

وذكر أن القانون وآلياته يعمل بها بشكل واضح في ما يتعلق بهذا الملف، مؤكدا أن السلطات الكويتية أغلقت مكاتب استقدام العمالة المنزلية التي تخالف قانون (2015/68) أو غيرها من القوانين التي تندرج تحت قضايا الاتجار بالبشر.

> لدينا رؤية بخلو بلادنا من ظاهرة الاتجار بالبشر
> المطيري

الأمم المتحدة: الكويت نموذج يحتذى

قال ممثل الأمين العام للامم المتحدة المنسق المقيم للمنظمة لدى الكويت د. طارق الشيخ، إن «الكويت تعد نموذجا فريدا يحتذى به في التعاطي والاستجابة لقرارات وتوصيات حقوق الإنسان الصادرة من المقررين الأمميين الخاصين ومجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان».

وأكد الشيخ «اهتمام الامم المتحدة البالغ بالعمل مع الكويت في مجال حقوق الإنسان، لما تتميز به من روح ايجابية في التعاطي مع اي اشكاليات متعلقة بتلك الحقوق».

وأضاف أن «الكويت من الدول التي كانت سباقة في ما يخص دستورها تجاه العمل من اجل حفظ حقوق وكرامة الإنسان، وإعطاء أكبر قدر من الحماية لحفظ هذه الحقوق».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-12-10	5	4293

ما عندنا خريطة الكويت!

أكد بعض الذين التقتهم **القبس** خلال الجولة، ان كل المشكلات يضعونها على مندوب الإعلان، ويعاملونه، وكأن لديه خريطة الكويت ويعرف أين يسكن الخصوم في الدعاوى، في حين ان مندوب الإعلان وظيفته هي الانتقال وتسليم الإعلان وليس التحري عن المكان الذي تم الانتقال إليه!

تأدية قَسَم لمندوب الإعلان

في اقتراح يؤكد مصداقية الموظفين في أداء مهام عملهم، قال أحدهم: لماذا لا تكون هناك دورة شهر، بدلاً من أسبوع لموظفي مناديب الإعلان، قبل خوضهم هذه الوظيفة، وان يتم التركيز على الوزاع الديني والأخلاقي فيها، ولماذا لا يكون هناك قسم يؤديه الموظف لإثبات المصداقية في العمل؟.

عناوين غير دقيقة

ذكر عدد ممن التقتهم **القبس** في جولتها، ان هناك إعلانات من المستحيل ان يتم التوصل إليها، مؤكدين أنه في حال تم طلب الوصول إلى موظف يعمل في مجمع الوزارات أو في وزارة معينة، كيف يتم التوصل إليه؟ إضافة إلى ان هناك مساكن ليس لها لوحات إرشادية، وهذا ذنب لا يتحمله موظف الإعلان.

جولة **القبس** في قصر العدل كشفت مشكلات متراكمة

إعلانات الدعاوى..

مَن «يدقّ الصدر» ويحلها؟!

▪ القضاء قدَّم مشروع خصخصتها إلى المجلس و«العدل».. لكنه حبيس الأدراج

بين الحين والآخر تطفو على السطح مشاكل «مناديب الإعلان» وان هناك أحكاما قضائية غيابية وأخرى تسقط بسبب عدم إتمام الإعلان بالشكل الصحيح للمدعى عليهم، ولكن ما المشكلة بالتحديد؟ وما هو الحل لهذه المعضلة؟

القبس لم تستطلع الآراء فقط، بل انتقلت إلى أكبر وأهم قسم للإعلانات في قصر العدل، حيث أكد مناديب الإعلان ان كل ما يحدث ليس من مسؤوليتهم، وان هناك أمورا لا دخل لهم فيها هي السبب، ويجب على المسؤولين حلها، لا إلقاءها عليهم واعتبارهم الحلقة الأضعف.

10 آلاف قضية شهرياً.. توزع على 40 موظفاً فقط

الملفات تُنقل بطريقة بدائية.. والمكان المخصَّص للعمل غير مريح

الموظفون يبوحون بمعاناتهم: مواطنون لم يُحدِّثوا عناوينهم فكيف نستدل عليهم؟

لسنا مسؤولين عن تعطيل التقاضي.. ونعمل في أجواء صعبة

مراجع لموظف: كل معاملة تخلصها بـ600 دينار.. «شرايك»؟

مبارك حبيب

أكد مصدر قانوني مطلع لـ **القبس** ان السلطة القضائية وتحديدا المحكمة الكلية، قدمت مشروع خصخصة الإعلانات لإنهاء المشاكل التي تحدث، وتم تسليم هذا المشروع إلى وزارة العدل وعدد من النواب، لكن حتى هذه اللحظة لم يتم تقديمه، ومن الواضح انه أصبح حبيس الأدراج لعدم اعتباره اولوية بالنسبة لمن تسلمه!

في بادئ الأمر، دخلت **القبس** إلى قسم مناديب الإعلان في السرداب الأول بقصر العدل، الذي كان واضحاً أنه يحتاج إلى أن يكون في مكان أفضل، حيث العربات البدائية لنقل الملفات، إضافة إلى ان المكان لا يوحي بأنه مريح للعمل.

لكن الإيجابية التي تم رصدها أن الموظفين القائمين على العمل لحظة دخولنا، كانت هممهم عالية، والإنصات للمراجعين كان جيداً، والبعض من المواطنين يدخل بنفسه بلا محامين ويتم إرشاده والاتصال بمن لديه معاملته وإنجازها له.

لكن مرة أخرى يطرح التساؤل نفسه: ما سبب المشكلة؟ وهذا السؤال الشائع والمطروح نقلته **القبس** إلى القسم المعني للبحث في الأسباب والحلول.

بعض الموظفين أبدى استعداده للحديث، مؤكداً أنه لا توجد مشاكل، وإنما هناك من يريد أن يلقي بالاتهامات في ملعب قسم الإعلانات، لأنه قد يضمن عدم الرد عليه في الوقت الذي ينشر الاتهامات بتعطيل أمد التقاضي في مواقع التواصل الاجتماعي.

وأشار الموظفون في هذا القسم إلى أنهم يقومون بدورهم في الانتقال إلى العناوين، لكن المشكلة التي تواجههم تتمثل في أن هناك عدداً كبيراً من المواطنين لم يتم تحديث عناوينهم في هيئة المعلومات، وهذا الأمر ليس لنا دخل فيه.

وأكد الموظفون أن صاحب الدعوى يجب أن يساهم في هذا الأمر ويرشد المندوب إلى الإعلان الصحيح، فالمندوب دوره أن يتوجه إلى الإعلان المكتوب، وليس دوره أن يتحرى عن العنوان الصحيح.

وكشفت جولة **القبس** أن قسم الإعلان في قصر العدل فقط، يرد إليه ما يقارب 10 الاف قضية شهرياً، ويتم توزيعها على ما يقارب 40 موظفاً، وهذا الكم الهائل من القضايا بحاجة إلى زيادة أعداد الموظفين، وهو الأمر الذي طالب به الموظفون خلال الاستماع إلى آرائهم.

كما اتضح من خلال الجولة أن المطالبين بتكويت هذا القسم، لا يعلمون شيئاً عنه، حيث إن جميع الموظفين فيه مواطنون، ومعظمهم خريجو جامعات ولهم ثقافة عالية في التعامل مع المراجعين.

ولم تكن الجولة خاصة بكشف أسباب تعطيل القضايا، بل كشفت أيضاً عن تعرض أحد الموظفين للرشوة من قبل مراجع في إحدى المرات، حيث قال الموظف لـ **القبس**: نحن شرفاء ونؤدي أعمالنا بإتقان وفي إحدى المرات جرى تقديم شكوى بحق احد الأشخاص الذي قال لي: لدي 16 معاملة، ولو أنجزتها لي بأسرع وقت فسوف امنحك 600 دينار عن كل معاملة!

ويضيف هذا الموظف قائلاً «بعضهم من كثرة الاتهامات والحديث عن مناديب الإعلان، يعتقد أن هناك تسيبا إلى هذا الحد، ولا يعلم أننا نخاف الله في عملنا، ونوجه رسالة لمن يتهمنا بأن يقدم الدليل، وإلا سنتخذ كل الإجراءات لحماية سمعتنا».

رسوم بسيطة تحل المعضلة

قال مصدر قضائي مطلع، ان مشروع الخصخصة قد يحل كثيرا من الأمور، وقد يتم وضعه اختياريا وليس إجباريا، فعلى سبيل المثال يتم وضع رسوم بسيطة لا تتجاوز الـ4 دنانير على كل دعوى تتم المطالبة بإعلانها، وتُسند هذه المهمة إلى إحدى الشركات الكبرى في خدمة إيصال الأمانات، لأن هذه الشركات تخاف على سمعتها، وبالتالي سيكون العمل وفق تشريع قانوني، وبعدها تنضبط الأمور، وتنتهي جميع المشكلات.

وأضاف المصدر «فعلاً هذه المشكلة طُرحت من قبل، لكن طرحها الآن يجب أن يكون للفت الانتباه إليها، خصوصا ان الإعلان يعتبر «غضب الدعاوى».

غرفة مناديب الإعلان لا تليق بالصرح القضائي | **القبس**

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-12-10	5	16663

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الحكومة لا تستطيع إنجاز أعمالها بلا... طبّاعين!

| كتب علي إبراهيم |

كشفت وثائق رسمية حصلت عليها «الراي» أن الحكومة لا تستطيع إنجاز أعمالها من دون طبّاعين، حيث علم أن إحدى الجهات الحكومية خاطبت وزارة المالية في شأن زيادة عقد مناقصة خاصة بتوفير الطبّاعين، مؤكدة استحالة إنجاز الأعمال في الوقت المحدد داخل إداراتها، وذلك بعد إعادة هيكلة أدت إلى توسعها في إنشاء إدارات جديدة، تحتاج طباعين لإنجاز أعمالها الخاصة.

ووجهت «المالية « قبل نحو عام بعض الوزارات لتخفيف العبء المالي الذي تشكّله وظائف الطباعة وإدخال البيانات كنفقات يمكن الاستعاضة عنها بآليتين، تقومان على تقليص نفقات الموازنة، وتكويت وظائفها ما دفع الوزارات لوضع برامج تدريبية متخصصة، تمكّن موظفيها المعنيين من إدخال البيانات والطباعة، والتنسيق مع ديوان الخدمة المدنية لتغطية حاجة الجهات الحكومية من موظفي إدخال البيانات والطباعة، عن طريق توفير موظفين كويتيين متخصصين في هذا المجال، أو على بند العقود بالباب الأول - تعويضات العاملين، وذلك قبل انتهاء العقود القائمة.

وتشير الوثائق إلى أن إحدى الوزارات عيّنت أكثر من 4500 موظف كويتي خلال العام الأخير، إلا أنها تطلب توفير طبّاعين، مبررة ذلك بتضخم حجم العمل بعد أن أصبحت الوزارة من الجهات الحكومية ذات الكثافة العالية في عدد العاملين، حالها حال «التربية»، و«الصحة»، نتيجة التوسع في أنشطة الوزارة وما أسفر عنه من زيادة في العاملين بشكل ليس له مثيل منذ تاريخ إنشائها.

وأكدت الوزارة المعنية أنه «تم خلال آخر عامين تعيين أكبر نسبة من الموظفين الكويتيين، ما زاد حجم الأعمال بشكل مثل ضغطاً على القائمين بإدارات الشؤون المالية والموارد البشرية والشؤون الإدارية، كونها إدارات مساندة لكل القطاعات بما تقدمه من أعمال وخدمات».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-12-10	16	14722

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

بوزبر: كرامات الناس وحقوقهم خط أحمر

«نزاهة» تبدأ استرداد الأموال المنهوبة

| كتب أحمد عبدالله |

في سابقة ستفتح الباب أمام قضايا أخرى، أعلن الناطق الرسمي باسم الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) الأمين العام المساعد لكشف الفساد والتحقيق الدكتور محمد بوزبر عن «حصول (نزاهة) على حكم نهائي في أحد بلاغات الفساد، وجار تنفيذه واسترداد الأموال المتعلقة به».

وقال بوزبر أمس إن «وتيرة البلاغات زادت بواقع النصف (50 في المئة) بعد دعوة سمو رئيس الوزراء للتقدم إلى (نزاهة) ببلاغات الفساد، ويتم تحليل تلك المعلومات تمهيداً للدخول في عملية التحري والبحث، وهذا يعطي انطباعاً لحرص سموه على دور الهيئة وكذلك حرص المواطن على ذلك، وإن شاء الله نكون عند حسن ظن صاحب السمو أمير البلاد وسمو رئيس الوزراء».

وأضاف «منذ تاريخ إنشاء الهيئة في 2016 وصل عدد البلاغات التي تلقتها إلى 250، تمت إحالة 33 منها للنيابة العامة، وهناك مجموعة من تلك البلاغات المحالة للنيابة وصلت إلى 6 بلاغات تمت إحالتها للمحكمة، كما أن محكمة الوزراء تراجع بلاغاً تقدمت به (نزاهة)، وبالتالي هناك تقدم ملحوظ في تغيير مفاهيم مكافحة الفساد من حيث البلاغات وإقرارات الذمة المالية والاستراتيجية الوطنية التي تشرك الجهات الحكومية في مكافحة الفساد».

وشدد بوزبر على أن «البلاغات ينبغي أن تحتوي على معلومات حقيقية، فكرامات الناس وحقوقهم خط أحمر»، معرباً عن أمله في أن «يشهد العام المقبل تحسناً نسبياً في مؤشرات مكافحة الفساد في الكويت».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-12-10	1	14722

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

المتحدثون في اليوم الثاني أكدوا أن البلاد لا تنقصها مؤسسات رقابية

منتدى «الشفافية»: الكويت تحتاج دماء وطنية تمنع الفساد

| كتب أحمد عبدالله |

أنهى منتدى الكويت الثامن للشفافية، الذي عقد برعاية سامية، فعالياته في يومه الثاني، مستهلاً فعاليات اليوم الاخير بالجلسة الثالثة التي تضمنت حلقة نقاشية حملت عنوان «حوكمة القطاع العام» أدارها الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب كامل العبدالجليل، الذي أكد أن «الكويت لا ينقصها مؤسسات رقابية، بل تحتاج دماء وطنية مخلصة تمنع الهدر والفساد».

كما شهدت الجلسة استعراض عضو مجلس الشورى السعودي، أستاذ حوكمة الشركات الدكتور محمد آل عباس، مفهوم الحوكمة الذي رأى أنه «يواجه تفسيراً مربكاً وغير مستقر»، لافتاً إلى أن «هذا المفهوم ليس فقط لمحاربة الفساد، بل لمنح الثقة لكل القرارات التي يجب أن نضمن أنها تصب في تحقيق اهداف المؤسسة أو الكيان الصادرة عنه».

وذكر أن «خط الدفاع الأول لأي مؤسسة هو اختيار الممثلين له من أصحاب السير الذاتية الجيدة، سواء في الوزارات أو مجالس الإدارات، بينما خط الدفاع الثاني هو اعتماد اللوائح، وخط الدفاع الثالث هو اجهزة الرقابة والتقييم».

من جهته، استعرض دكتور إعلام المواطنة سامي العدواني العلاقة بين التنمية والحوكمة، لافتاً إلى أن «طموحات خطة التنمية تصطدم بحجم الصراعات والأزمات التي تقوّض تطلعات الشعوب للتنمية المستدامة».

تحدث في الجلسة الختامية عن تأمين الحماية للمبلغين عنه

السفير يونغ: كوريا تحرّم أبسط مظاهر الفساد

| كتب خالد شرقاوي |

أكد سفير كوريا الجنوبية لدى الكويت هونغ يونغ، أن بلاده تحرم أبسط أنواع الفساد المرتبط بالرشوة حتى، وأن كانت قليلة، وأنها تقوم بإقرار القوانين الخاصة لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية، حيث تعمد إلى قياس رغبات وآراء الجمهور قبل وبعد إقرار القوانين لتحقيق الشفافية بين الحكومة والمواطنين.

وتحدث يونغ في الجلسة الختامية من اليوم الثاني للمنتدى الثامن للشفافية الذي اختتم أعماله أمس، مشيراً إلى «أهمية أن يتم تعزيز العقوبات ضد جميع أوجه الفساد، حيث أن كوريا تعاقب المرتشين وغيرهم، ممن يمارسون الفساد في شؤون الأعمال من خلال عقوبات تصل للسجن، إضافة إلى رفض المحاباة والواسطة». وزاد «نحمي المبلغين، إضافة إلى تركيز الحكومة الجديدة في كوريا على مكافحة الفساد، من خلال إعطاء تصنيف للجهات الحكومية بنظام النقاط لتحسين النزاهة لديها، إلى جانب إقرار نظام تقييم مخاطر الفساد واللوائح الجديدة».

السفير الكوري يتوسط المتحدثين في الجلسة الختامية (تصوير نايف العقلة)

اعتبر أن «نظامنا السياسي لا يسمح بإنتاج الإدارة الرشيدة»

الدلال: مسؤولون قالوها «أشكره»... لا نريد رقابة علينا

| كتب تركي المفامس |

كشف النائب محمد الدلال، عن رفض بعض المسؤولين الحكوميين وجود مزيد من الجهات الرقابية التي يفرضها نظام الحوكمة، مؤكدا أن «وزراء قالوها (أشكره): نحن لا نريد رقابة والتزامات علينا اكثر، فيكفينا ديوان المحاسبة وما يفعله فينا».

جاء ذلك في حديث الدلال بالجلسة الرابعة وقبل الأخيرة، لمنتدى الكويت الثامن للشفافية، التي شهدت نقاشا حول أدوات الحوكمة وعناصرها، وتراسها وزير العدل السابق جمال الشهاب.

ورأى الدلال أن «التنظير كثير في مسألة مكافحة الفساد، أما التحدث عن الواقع العملي فهو غير مفعل، فيجب علينا أن نتجاوز العراقيل الرئيسية للنظام الذي يكفل تطبيق الإدارة الرشيدة، ثم نوجد القيادة الفعالة، ونحن متفائلون بوجود سمو رئيس مجلس الوزراء الجديد الشيخ صباح الخالد، الذي يتحدث عن مفاهيم إيجابية ولكن يبقى التطبيق العملي هو القضية الأساسية».

وقال «لسنا جهدا كبيرا من جمعية الشفافية في تحقيق الحوكمة في الكويت والتأكيد على الشفافية في أداء أعمال القطاع الحكومي، وعندما نتكلم عن الحوكمة في القطاع العام فإننا نتحدث عن شيء مزعج للغاية، فليس لدينا شيء اسمه الحوكمة في القطاع العام، بل لدينا في القطاع الخاص فقط اجتهادات متميزة ومتطورة في هذا الجانب، رغم الاجتهادات التي يقوم بها ديوان المحاسبة، ولنا في القواعد التي وضعها البنك المركزي واللائحة التنفيذية في باب الحوكمة في هيئة اسواق المال تفصيل كبير جدا».

وأضاف «اما في القطاع العام فلدينا مشكلة كبيرة، فنظامنا السياسي لا يكفل ولا يسمح بإنتاج الادارة الرشيدة، وميكانيكية إنتاج الادارة في الكويت كدستور أو تشريعات، لا تسمح بوجود حكومة أفضل او برلمان أفضل، وهما الادارة العامة في الدولة، ولذلك تجدون ان انتاجنا ضعيف على مستوى الادارة. وهذا الكلام لا اقوله أنا بل قاله توني بلير في تقريره، واكثر من تقرير دولي او محلي ذكر ان لدينا مشكلة وضعفا في الادارة وسوء في الادارة، لذلك لا يمكن ان نتقدم كثيرا في الحوكمة في القطاع العام لان النظام السياسي يحتاج الى تفعيل وتطوير لنصل الى مرحلة الفاعلية في تطبيق الادارة الرشيدة والحوكمة في القطاع العام».

ولفت الدلال الى ان «الإشكالية الرئيسية الثانية التي نعاني منها هو أن القيادة الادارية والتنفيذية لديها تردد وعدم جدية في تبني موضوع الحوكمة او مكافحة الفساد او الشفافية، وهذا التردد شاهدناه بشكل كبير جدا في ممارسات عديدة، ووجدناه في موضوع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتي تمت المصادقة عليها عام 2006 من خلال مرسوم هيئة مكافحة الفساد في 2012، والذي تم اصداره بشكل خاطئ والغي بعد سنتين ثم صدر قانون اخر في 2016 وكان قانوناً ضعيفاً».

وتابع «شكلت لجنة معظمها من القضاة والتي حملت هيئة مكافحة الفساد كل المشاكل والتقصير، وذكرت أمورا كثيرة تتعلق في النظام القانوني للهيئة من سنتين ونصف السنة الى يومنا هذا، فهناك تردد واضح في تحقيق الحوكمة وقوانين تعيين القياديين، ومنذ عام 1992 والنواب يقدمون مقترحات لوضع ضوابط لتعيين القياديين، كما أن كثيرا من المشاكل التي تواجه الكويت على مستوى الادارة والمساءلة البرلمانية تتعلق بنوعية الوزراء والقيادات في الوزارات والتي تأتي معظمها بالمراشوت، وبالتالي تحدث المشاكل في عدم وجود ادارة فعالة».

واشار الى انه «كيف نأتي بشخص الى هيئة الاستثمار وهو لا يحمل مؤهل سوى دبلوم، أو صاحب وظيفة عادية لا يعرف الاستثمار او ادارة المال ثم نشتكي لاحقا بان هناك خسارة في الاستثمارات بملايين الدنانير؟ أما الامر الاخر فهو التطبيقات الخاطئة حيث تخرج لنا قوانين مشوهة وليست واضحة وتطبق بطريقة خاطئة، بحيث تضع فيها البة تريد ضمان عدم عمل الجهة الرقابية، فنحن لدينا اشكالية في عدم ايمان اطراف مسؤولة في الدولة بموضوع الحوكمة، فأنا تقدمت بقانون بإلزام الدولة بالحوكمة والي يومنا هذا منذ سنتين لم يطلع عليه والاعتراضات الحكومية عليه كثيرة جدا».

وأضاف «نحن لم نستكمل منظومة مكافحة الفساد بسبب التردد الحكومي، فالكثير من القوانين معطلة، ومنها قانون تعارض المصالح وقانون حق الاطلاع، ولا يوجد لدينا قانون لتعيين القياديين، وتعديل قانون المشتريات المتعلق بالمناقصات، فالمنظومة التشريعية لم تستكمل حتى الان. وهذه فرصة بوجود حكومة جديدة أن يكون هناك برنامج وخطة استراتيجية لتطبيق موضوع الحوكمة، ولابد أن يكون عندنا قرار سياسي جاد في التعاطي مع هذا الموضوع».

بدوره، قال ممثل ديوان المحاسبة أحمد العيسى، في مداخلة له بالندوة، ان «ثقافة الحوكمة عندما تنسحب على القطاع العام يجدها شيئا دخيلا عليه، فلدينا تجارب وافرة في الحوكمة في القطاع الخاص، فالثقافة والوعي كنتاج لم تتحصل في اعمار الشعوب لانها قصيرة، بل تتحصل في اعمار الامم والدول، لان اعمارها طويلة والاثر يتمثل في حصولنا على جيل واع لحماية المال العام».

واضاف العيسى ان «ديوان المحاسبة يواكب العمل الرقابي والمحاسبي، حيث أنشأ فريقاً مختصا يعنى بالحوكمة للشركات المدرجة وغير المدرجة الخاضعة لقانون الديوان، ولكن وجدنا له انعكاسات في الحوكمة على القطاع العام، ولم نجده مخدوما في الكيان الاداري لدولة الكويت، كما أننا اطلعنا على تجارب الدول في تطبيق الحوكمة، فوجدنا هناك تجارب عربية مثل البحرين والاردن، فالحكومات على صلة بهذا الموضوع، ولكن التحدي الذي امامنا هو أي المبادئ التي ستلتزم بها المؤسسات الحكومية في الحوكمة».

ولفت الى ان «ما نحتاجه في الكويت مشروع قانون لركائز الحوكمة، وبعد ذلك إصدار القرارات التي تعالج هذا الموضوع في المؤسسات، فنحن بحاجة الى تطوير القوانين بما يتناسب مع المستجدات، فقد وجدنا جاهزية لدى مؤسسات الدولة للحوكمة وانها نتاج عمل سيحقق الفاعلية ولكنه ينتظر تشريعاً».

جمال الشهاب مترئساً الجلسة الرابعة بحضور الدلال والمشاركين الخليجيين (تصوير نايف العقلة)

> - وزراء لا يريدون «الحوكمة» معتبرين «ما يفعله ديوان المحاسبة فينا يكفي»
>
> - القيادة التنفيذية غير جادة في تبني موضوع الحوكمة أو مكافحة الفساد أو الشفافية
>
> أحمد العيسى: نحتاج في الكويت إلى مشروع قانون لركائز الحوكمة

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-12-10	10	14722

الجريدة

مجلس أمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

نواب: لحظة المصالحة حانت ويجب إقرار العفو الشامل

• العتيبي: لن نترك «العفو» حتى إقراره • السويط: الكويت تستحق أن نجتمع ولا نفترق

فهد التركي

"أعددت طلباً لاستعجال إنجاز تقرير العفو"
البابطين

"العفو ضروري لإنصاف الإصلاحيين"
المرداس

أعلن عدد من النواب تأييدهم لإقرار قانون العفو الشامل، من أجل عودة المحكومين في قضية دخول المجلس إلى البلاد.

وأوضح النواب، في ندوة بعنوان "نبيها عفو"، التي نظمها النائب خالد العتيبي، بمشاركة عبدالوهاب البابطين وثامر السويط ونايف المرداس، أنه غير معقول أن يكون المفسدون في الصفوف الأولى والإصلاحيون ملاحقين، مؤكدين أن لحظة المصالحة حانت، ولابد من العفو.

وقال البابطين: "عندما نطالب بالعفو الشامل فإننا نستند إلى الدستور الذي أقسمنا على حمايته، وهذا حقنا وسنمارسه"، مضيفا: "الشعب يتضايق عندما ينتشر الفساد في البلاد"، مؤكدا أن "العفو لا يطلب ولا يفرض، لأننا أمام مادة دستورية واضحة وقانون

عبدالوهاب البابطين

خالد العتيبي

ثامر السويط

يصوت عليه، فإما الموافقة عليه أو رفضه".

وخاطب الحكومة بقوله: "أقول للحكومة هذولا عيالكم لا حجت حجايجها اما اللي حولكم والبطانة الفاسدة فلن ينفعوكم"، لافتا الى أن عودة الشرفاء إلى الكويت مرفوعي الرأس مسؤولية السلطة التنفيذية بالدرجة الأولى، وأضاف: "أعددت طلبا لاستعجال اللجنة المختصة إنجاز تقريرها عن قانون العفو الشامل، وإذا تأخرت اللجنة فسنعد طلبا آخر لعرضه في الجلسة".

من جهته، ذكر السويط أن تكرار الحديث عن العفو الشامل مهم، ردا على رسالة السلطة التنفيذية التي أرادت محاسبة إرادة الأمة، مبينا ان "العفو الخاص من اختصاصات سمو الأمير، أما العفو الشامل فهو من اختصاصاتنا كنواب للأمة، ولا أحد ينازعنا عليه، وحانت لحظة المصالحة الحقيقية، فالكويت تستحق أن نجتمع ولا نفترق".

وتساءل: "لماذا لم تعتذر الحكومة عندما سحبت الجناسي وعندما استخدمت أدوات عنصرية رخيصة لضرب الوحدة الوطنية وعندما حاربت شباب الحراك؟"، مؤكدا "يجب أن تبقى أسماء هؤلاء النجوم في الذاكرة الكويتية، فمثلما كان هناك القطامي والمنيس هناك مسلم البراك وفيصل المسلم والطاحوس والنملان والحربش والطبطبائي".

وتابع: "إذا لم يكن لدينا رأي عام مستنير وقادر على إرغام السلطة التنفيذية فلن تنجح ديمقراطيتنا وسيفرغ الدستور من محتواه".

العفو الشامل

بدوره، قال العتيبي: "أتمنى أن يبادر سمو الشيخ صباح الخالد الى إقرار العفو الشامل، ونحن لن نترك هذا القانون حتى يتم اقراره، فلا تعاون ولا مصالحة مع الحكومة القادمة إلا بعودة اخواننا المهجرين وإقرار قانون العفو الشامل".

وأشار إلى أن قضية المهجرين هي القضية الشعبية الأولى، فلن يكون هناك استقرار او تعاون سياسي إلا بإقرار العفو، مشددا على أن نهج التشويه والافتراء والقمع لن ينجح، كما أن البطش والتهجير والسجن لن يغير المبادئ".

من جانبه، أكد المرداس "أننا نحتاج إلى عودة الرجال المهجرين لتصدر المشهد السياسي"، مشيرا إلى أن العفو بات ضروريا جدا لإنصاف الرجال الاصلاحيين.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-12-10	4	4293

الأنباء
قضايا
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

المطيري سرد لـ «الأنباء» اللحظات الفاصلة بين دخول الباكستاني المخفر ومحاولة هروبه قبل ضبطه

«كاشف» مندوب الإعلان المزيف لـ «الأنباء»: شاهدته في قصر العدل بـ «روب» محاماة وأبلغت الضابط بكذبه

أحمد خميس

«كل مواطن خفير» مقولة وجب ان يتبعها كل مواطن يرى شخصا يشتبه فيه. المواطن محمد حمود المطيري لعب الدور الأكبر في ضبط الباكستاني منتحل صفة مندوب إعلان بل كان سببا في ضبطه قبل ان يفر من المخفر، المطيري سرد لـ «الأنباء» كل التفاصيل بشأن القضية بدءا من دخول منتحل صفة المندوب مرورا بمحاولة فراره من داخل المخفر، انتهاء بضبطه.

«الأنباء» التقت المواطن محمد حمود المطيري، وفيما يلي التفاصيل:

ذكرت في اتصال هاتفي انك لعبت دورا مهما في ضبط الوافد الباكستاني منتحل شخصية مندوب الإعلان، هل تطلع القراء على ما حدث؟

● **كنت موجودا في مخفر الفروانية عند الكتبة بالتحديد وكان من ضمن الموجودين ملازم اول ووكيلا ضابط وعريف، حيث كنت انتظر ختم إعلانات المحكمة التي كانت بحوزتي، حيث انني اعمل مندوب إعلان في المحكمة.**

محمد المطيري

لمشاهدة الفيديو

كيف اكتشفت انه منتحل شخصية مندوب الإعلان؟

● **اثناء وجودي لإتمام عملي دخل رجل كبير في السن للمخفر وكان يلبس اللباس الخليجي (غترة ـ عقال ـ دشداشة) وعلى الفور سقطت عيني بعينه ورمقني بنظرة كأنه يعرفني او «مشبه علي» وقال الباكستاني بعد دخوله للعسكريين إن بحوزته اعلانات من المحكمة يريد تسليمها للمخفر.**

المنتحل صفة المندوب

وهل سبق أن رأيت الباكستاني من قبل؟

● **نعم، رأيته عدة مرات داخل المحكمة تارة يلبس لباس محام «روب اسود» وتارة اراه وهو يحمل ملفات لا اعرف فحواها فترسخت لدي قناعة بأنه ليس مندوب إعلان.**

وكيف تم كشف ألاعيب الباكستاني؟

● **عندما رأيت ان الامن ورجال الشرطة الذين كانوا متواجدين يريدون ختم الأوراق التي كانت بحوزته غمزت لضابط المخفر وهززت رأسي بمعنى «لا توقع له وتختم».**

فسأل الضابط الباكستاني:

أين ختم محضر الانتقال للمخفر؟ المفروض يكون على أوراق الإعلان بعد عدم الاستدلال على المشكو بحقه.

وماذا كان رد الباكستاني؟

● **قال بارتباك: «مو مشكلة» سأذهب في الحال أختمهم وأرجع لكم.. وهنا وقبل أن يغادر قلت للضابط انه كذاب وليس مندوب إعلان من المحكمة وهنا ناداه الضابط وطلب منه هوية العمل وسأله: انت كويتي؟ فقال الباكستاني: «نعم».. وايضا هويتي بالسيارة فأمر الضابط أحد الأفراد بأن يرافق الباكستاني الى سيارته، وقال له: ضع الإعلانات التي بحوزتك على طاولة مكتبي.**

وماذا اكتشف العسكري الذي تم ارساله مع الباكستاني؟

● **بعد البحث اكتشف أنه مندوب إعلان مزيف حيث إنه يعمل في شركة معروفة وأيضا أنه ليس مواطنا بل من الجنسية الباكستانية، وعليه تم القبض عليه وجرت إحالته إلى مباحث المخفر.**

● قال مصدر أمني: إن الوافد منتحل شخصية مندوب اعلان مر على مخافر كثيرة آخرها مخفر الرميثية.

● الباكستاني كان موظفا في «العدل» قبل الغزو الغاشم ومن ثم تم الاستغناء عن خدماته بعد تكويت هذه المهنة، وقد استمر بممارسة عمله كمندوب مزيف منذ عام 2001.

● تم عرضه على النيابة مرتين وسيعرض صباح اليوم أيضا.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-12-10	12	15714

الجريدة

أحكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«التمييز»: لا يجوز للمحاكم الامتناع عن عقاب المتهمين ما لم يكونوا مستحقين

ألغته عن متهمين وقضت حبسهما 5 سنوات

أكدت محكمة التمييز الجزائية، أن تقرير المحاكم الجزائية لعقوبة الامتناع عن النطق بالعقاب لا يكون إلا لمصلحة اجتماعية، هي إصلاح حال المحكوم عليه، وتمهيد السبيل لعدم عودته إلى ارتكاب الإجرام.

وأضافت "التمييز" في حيثيات حكمها، الذي أصدرته برئاسة المستشار صالح المريشد، أن عقوبة الامتناع عن النطق بالعقاب لا تقرر إلا لمن تراه المحكمة من المتهمين مستحقاً، بحسب ظروف الدعوى، وحالة كل متهم شخصياً، على أن تلتزم المحكمة حدود المبررات والاعتبارات التي وضعها القانون في هذا الصدد، وأن يكون ذلك مؤدياً عقلاً ومنطقاً إلى الاعتقاد بأن المتهم لن يعود إلى الإجرام.

وألغت "التمييز"، بناء على طعن أقيم من النيابة، على حكم "الاستئناف الجزائية" حكم الامتناع عن عقابهما، وأعادت حكم محكمة أول درجة بحبسهما 5 سنوات مع الشغل والنفاذ، بعدما رأت المحكمة أن حكم "الاستئناف" بتقرير عقوبة الامتناع عن عقابهما غير صحيح، لوجود سوابق قضائية جنائية.

وقالت "التمييز"، في حيثيات حكمها، إن "المادة 81/1 من قانون الجزاء تنص على أنه (إذا اتهم شخص بجريمة تستوجب الحبس جاز للمحكمة، إذا رأت من أخلاقه، أو ماضيه، أو سنه، أو الظروف التي ارتكبت فيها جريمته، أو تفاهة هذه الجريمة ما يبعث على الاعتقاد بأنه لن يعود إلى الإجرام، أن تقرر الامتناع عن النطق بالعقاب). وأضافت "جاء في المذكرة التفسيرية لقانون الجزاء بشأن تخفيف العقوبة أن القانون تدرج فيها تدرجاً ملحوظا، وبدأ بأخف الحالات، وهي الحالة التي يرى فيها القاضي الامتناع عن النطق بالعقاب للاعتبارات الواردة في النص المذكور، والتي من شأنها أن تبعث على الاعتقاد بأن المتهم لن يعود إلى الإجرام، مما مفاده أن تقرير المحكمة الامتناع عن النطق بالعقاب لا يكون الا لمصلحة اجتماعية هي إصلاح حال المحكوم عليه، وتمهيد السبيل لعدم عودته الى ارتكاب الإجرام، ومن ثم فإنها لا تقرره الا لمن تراه مستحقا من المتهمين، بحسب ظروف الدعوى، وحالة كل متهم شخصياً، على ان تلتزم حدود المبررات والاعتبارات التي وضعها القانون في هذا الصدد، وان يكون ذلك مؤدياً عقلاً ومنطقاً الى الاعتقاد بأن المتهم لن يعود إلى الإجرام، مع مراعاة ان ظروف الدعوى التي تكون موضع نظرها وتقديرها في هذا الشأن هي تلك التي أحاطت بالجريمة وقت ارتكابها وكانت معروضة عليها، فلا يجوز لها ان تبني قضاءها بذلك على أمور أو وقائع لاحقة أو مستقبلة".

وذكرت المحكمة أن المشرع ترك للقاضي سلطة مطلقة في تقدير العقوبة في الحدود المقررة بالقانون للجريمة، وإعمال الظروف التي يراها مخففة أو مشددة، إلا أن شرط ذلك ان يكون ما انتهى اليه في قضائه يقوم على أسباب سائغة ولا مخالفة فيها للقانون، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه انه بعد أن أثبت في حق المطعون ضدهما مقارفتهما لجريمة هتك عرض بالإكراه قرر الامتناع عن النطق بعقابها على قوله: "ان هذه المحكمة وفي مجال تقدير العقوبة ترى من ظروف الدعوى وماضي المتهمين المستأنفين ما يبعث على الاعتقاد بانهما لن يعودا إلى الإجرام، ومن ثم فإنه عملاً بالرخصة المخولة لها المادة 81 من قانون الجزاء تقرر الامتناع عن النطق بعقابهما، وفقاً للشروط والضوابط المبينة بمنطوق الحكم، وهي أسباب اتسمت بالغموض والإبهام، كما جاءت مخالفة للثابت بالأوراق، إذ لم يبين الحكم ماهية الظروف التي تساند إليها، وكيف استدل منها ما يبعث على الاعتقاد بانهما سيقلعان عن إجرامهما، كما أدخل الحكم في اعتباره عند تقريره بالامتناع عن النطق بعقاب المطعون ضدهما خلو الأوراق، مما يصمهما بسوء السلوك من قبل بما ورد من عبارة "ماضي المتهمين"، وذلك بالمخالفة لما ثبت من إقرار المتهمين بتحقيقات النيابة العامة، ومن تحريات الشرطة وصحيفة سوابقهما المرفقين بملف الدعوى من سبق إدانة الأول بتهمة التحريض على الفسق والفجور والاتلاف العمد، وقضى فيها بالحبس مدة اسبوع، وغرامة 50 دينارا، وبتهمة سرقة وقضى فيها بالامتناع عن النطق بالعقاب وكفالة 500 دينار بحسن السلوك، وسبق إدانة الثاني عن تهمة الضرب والقيادة بدون رخصة ووضع فيها تحت الاختبار القضائي، وعن تهمة النصب، وقضى فيها بعدم النطق بالعقاب بكفالة 200 دينار مدة سنة، وعن تهمة إساءة استعمال الهاتف وقضى فيها بغرامة 50 دينارا، وعن تهمة الهروب بعد القبض وقضى فيها بالغرامة 50 دينارا، الأمر الذي يعيب الحكم بما يستوجب تمييزه.

صالح المريشد

وقضت المحكمة بإلغاء الحكم الصادر من محكمة الاستئناف، وتأييد حكم محكمة أول درجة بحبس المتهمين 5 سنوات بعد إدانتهما بجريمة هتك عرض وضرب المجني عليها.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-12-10	8	4293

الراي

أحكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الحبس 5 سنوات للمسيليم بتهمة العيب في الذات الأميرية

| كتب أحمد لازم |

قضت محكمة الجنايات، أمس، بحبس المغرد مساعد المسيليم خمس سنوات مع الشغل والنفاذ، بتهمة العيب في الذات الأميرية، ونشر أخبار كاذبة، وإساءة استعمال الهاتف من خلال تغريدات كتبها في «تويتر»، ليصل مجموع الأحكام الصادرة ضده إلى 87 سنة سجناً مع الشغل والنفاذ.

وكانت النيابة العامة قد أسندت إلى المتهم تهمة العيب في الذات الأميرية من خلال كتابته تغريدات على حسابه، والطعن علناً عن طريق الكتابة في حقوق الأمير وسلطته وتطاوله على مسند الإمارة، وإساءة استخدام هاتف، ونشر أخبار كاذبة.

... وحبس الصالح 5 سنوات لإساءته إلى عُمان

| كتب أحمد لازم |

قضت محكمة الجنايات، أمس، برئاسة المستشار نايف الداهوم، بحبس المغرد عبدالله الصالح 5 سنوات مع الشغل والنفاذ، عن تهمة القيام بعمل عدائي ضد سلطنة عُمان، وإساءة استعمال هاتف عبر نشر مقطع فيديو في «يوتيوب»، ليصل مجموع الأحكام الصادرة ضده إلى 38 سنة بالسجن مع الشغل والنفاذ.

وأسندت النيابة العامة إلى المتهم القيام بعمل عدائي ضد دولة صديقة (عمان) بأن نشر مقطع فيديو أساء فيه إليها في حسابه في «يوتيوب»، والذي يحمل اسمه.

جدير بالذكر، أنه سبق لمحكمة الجنايات أن أصدرت العديد من الأحكام بالسجن مع الشغل والنفاذ ضد الصالح، في قضايا أمن دولة، منها قضايا الإساءة إلى المملكة العربية السعودية والإمارات ومملكة البحرين، إضافة الى عُمان.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-12-10	36	14722

الجريدة

مقالات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
Information & public relations department

مرافعة

حسين العبدالله
h.alabdullah@aljarida.com

أخطاء «ضباط الدعاوى»!

لا يمكن التقليل من الجهود التي يبذلها الموظفون في إدارة ضباط الدعاوى بمحاكم الكلية والاستئناف ممن يساهمون في كتابة الدعاوى القضائية للمتقاضين الذين لا يملكون القدرة المالية على رفع الدعاوى أمام القضاء، إلا أن سلامة أعمالهم التي يؤدونها مرتبطة بسلامة تأهيلهم الفني، عبر إخضاعهم لتدريب قانوني على أيدي متخصصين في مجال صياغة صحف الدعاوى والطعون القضائية.

وتأهيل العاملين في أقسام ضباط الدعاوى القضائية لا يقف عند حد صياغة صحف الدعاوى والطعون وإيراد الأسباب القانونية، وربطها بواقع المنازعة، وصولاً إلى الطلبات الختامية، التي يصمم عليها رافعو الدعاوى أو الطعون، بل يمتد إلى مهارات قانونية تمكّن الموظفين في بيان الدوائر القضائية المتخصصة من نظر الأنزعة القضائية، باختلاف دوائرها.

وبينما يتطلب الحال تطوير العاملين على أسس الصياغة القانونية لكتابة صحف الدعاوى القضائية والطعون وتحديد الدوائر المختصة، يشهد الواقع العملي وقوع أخطاء من بعض الموظفين في أقسام ضباط الدعاوى في كتابة صحف الدعاوى القضائية والطعون، ما يؤدي إلى خسارة المتقاضين للقضايا المُقامة منهم أمام المحاكم، لأسباب تتعلق بالتسبيب، وكذلك بالطلبات الختامية.

ولا يقتصر الأمر على توجيه بعض ضباط الدعاوى الخاطئ للمتقاضين العاديين، بل يمتد إلى توجيه عمل صحف الدعاوى من مكاتب المحاماة، عبر تقييدها بدوائر قضائية غير مختصة، وهو الأمر الذي يرتب تأخير المتقاضين للفصل في قضاياهم، وربما الانتهاء بخسارتها في القضايا المرتبطة بالمواعيد على الأقل، وهو الأمر الذي يستدعي تدخلاً من المكاتب الفنية في محكمتي الكلية والاستئناف، لإصدار قرارات بتحديد أنواع الدعاوى القضائية، بدلاً من فكرة الاجتهادات المُضرة بحقوق المتقاضين!

إلزام المتقاضين برفع دعاوى قضائية خاطئة كاختصاص دوائر المستعجل بها، رغم أنها من اختصاص الدوائر الموضوعية أو لخطأ تحديد الدوائر المعنيَّة بنظر المنازعات الموضوعية نفسها تحت فكرة التنظيم، أمر يضر بمنظومة التقاضي، ويؤخر من اقتضاء الحقوق أمام القضاء بسبب أخطاء شكلية تتسبب الوزارة وموظفوها في إحداثها.

تأهيل العاملين في أقسام ضباط الدعاوى القضائية، بمختلف المحاكم، ضرورة تتصل بحق التقاضي، والذي يجب أن ترعاه الدولة وتعمل على كفالته واستمرار العقبات الإدارية من الأجهزة المفترض مساندتها للقضاء يثير مسؤوليتها القانونية، بما يسمح للمتضررين المطالبة بالتعويض عن الأضرار التي أصابتهم، من جراء منعهم من اقتضائهم حقهم الطبيعي في التقاضي أو التأخير في الحصول عليه.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-12-10	7	4293

أوامر بالقبض على 9 وزراء و12 نائباً و11 محافظاً

■ بغداد - وكالات: أعلنت هيئة النزاهة في العراق أمس، صدور أوامر بالقبض على تسعة وزراء، و12 نائباً، و11 محافظاً، خلال نوفمبر الماضي.

وذكرت دائرة التحقيقات بالهيئة في بيان، أنه تم "صدور أوامر باستقدام تسعة وزراء ومن بدرجتهم، بينهم وزيران حاليان وخمسة سابقون، إضافة إلى وزيرين أسبقين"، مضيفة ان "الأوامر شملت كذلك 12 عضواً في مجلس النواب، من بينهم عشرة أعضاء في الدورة الحالية، فضلا عن وكيل وزير حالي وثلاثة وكلاء سابقين واثنين أسبقين".

وأشارت إلى "صدور أوامر قبض واستقدام بحق محافظ حالي و11 محافظاً سابقاً، و118 عضو مجلس محافظة حالي، و26 عضواً سابقاً و11 عضواً أسبق"، كما "شملت الأوامر 32 مديراً عاماً، منهم 19 مديراً عاماً حالياً في وزارات النفط والكهرباء والتربية والصحة والصناعة وديوان الوقف السني، و11 مديراً سابقاً في مجلس الوزراء وأمانة بغداد ووزارات التعليم العالي والصحة والبلديات والأشغال العامة والنقل والصناعة، إضافة إلى مديرين عامين أسبقين في وزارتي الصحة والنقل".

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-12-10	15	18214

وفيـــات

الوفيات

- **فيصل ناصر عيسى العتال، 66 عاما، (شيع)**، رجال: السرة، ق4، ش1، م70، تلفون: 96644118، نساء: السرة، ق6، ش7، م18.
- **نصره عبدالله ملا بن عيد، زوجة/صالح إسحاق الصالح، 67 عاما، (شيعت)**، قرطبة، ق2، ش4، ج1، م4، تلفون: 99377733، 98079988.
- **سالم يوسف مشاري الروضان، 63 عاما، (شيع)**، رجال: ديوان الروضان، شرق شارع الخليج العربي، تلفون: 22430909، نساء: مشرف، ق5، ش9، م15، تلفون: 25395600.
- **سليم مبارك محمد الرفيدي، 89 عاما، (شيع)**، رجال: الشهداء، ق3، ش313، م69، تلفون: 56651616، نساء: الرميثية، ق7، ش73، م34، تلفون: 99609674.
- **فيصل جابر الفارس، 79 عاما، (يشيع التاسعة من صباح اليوم)**، رجال: الجابرية، ق5، ش2، م46، تلفون: 96666412، نساء: الدوحة، ق1، ش6، م25، تلفون: 65880888.

«إنا لله وإنا إليه راجعون»